تأمّلات في إشكال إبراز الضمير المنفصل في سياق كل من العطف والتوكيد

د. فيصل إبراهيم صفا(*)

تمهيد

يتحدث النحاة في بابي العطف والتوكيد عما يسمونه العطف على ضمير الرفع المستتر أو المتصل وتوكيده بـ (نفس) أو (عين). ويعدّ جمهور النحاة مثل هذا العطف وذلك التوكيد غير جائزين في اتساع الكلام، ويرون أنه لتصحيح ذلك لابدّ من قيام فاصل ما بين المعطوف والمعطوف عليه أو بين المؤكَد والمؤكِّد، في غير الشعر.

وإذا ما أمعنا النظر، ابتداء، في مسألة العطف، فإن الأمثلة الآتية :

(1) أ – قام وزيدٌ

ب – قمتُ ومحمدٌ

معدودة، في نظر النحاة، قبيحة في سعة الكلام إلا أن يقال [1] :

(2) أ – قام **هو** وزيد

ب – قمت **أنا** ومحمد ؛

في حين عدّ الكوفيون مثلها (أي : أمثلة (1)) جائزة من غير قبح ؛ وعليه فإن إيقاع الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ليس واجبا، عند الأخيرين، لتصحيح بنية العطف، كما يرى الجمهور.

علة عدم الجواز وقيمتها :

يبدو السبب، الذي تورده كتب النحو[2]، في قبح مثل هذا العطف ذا أهمية بالغة في الوصول إلى فهم واضح ومقنع في الحكم على بنية العطف المذكورة. هذا السبب كامن في أن المعطوف عليه مقدّر أو متصل ملفوظ.أما حين يكون، كما في (1/أ)، مقدّرا (بسبب استتاره) ومعطوفا عليه من غير فاصل بالضمير المؤكِّد، كما يقولون، فالعطف شديد القبح ؛ لأن الاسم يبدو معطوفا على الفعل ؛ وهذا لا يجوز. بعبارة أخرى، يرى النحاة أنه لايجوز أن يعطف اسم على معطوف «فارغ» (أي : ليس له تمثيل صوتي ؛ أي أنه غير ملفوظ به). وأما حين يكون متصلا ملفوظا، فإن العطف قبيح من غير فصل ؛ لأنه يبدو عطفا على جزء الفعل ؛ من حيث كان الضمير المتصل معدودا كالجزء من الفعل ؛ لأنه يُغيِّر الفعل لأجْله، كما يعلّلون ؛ فيقال فيه (جئت)، مثلا، بعد أن كان (جاء أنا).

ربما كان استتار الضمير المعطوف عليه يَحمِل، من النظر الأول، على الحكم بعدم صحة بنية العطف ؛ فكون هذا الضمير فارغا، على هذا النحو، ربما أوهم أن بنية المعطوف عليه غير مكتملة. غير أن تجويز جمهور البصرية العطف على الضمير المتصل مع قبح، كما في (1/ب) ليس مقنعا. واتفاقنا أو عدم اتفاقنا معهم لا يحسن أن يكون مؤسسا على العلة التي قالوا بها، وهي أن العطف واقع، حينذاك، على جزء الفعل أو على ما كان كجزئه؛ فالتغيّر التصريفي، الذي يطرأ على الفعل مع بعض هذه الضمائر المتصلة، ليس سببا مقنعا يسوّغ منع العطف عليه. وإذا كان رسم الكتابة العربية يُظهِر بعض اللواحق الضميرية الفاعلية متصلة بالفعل، فلا يجوز أن يحملنا ذلك على تناسي وظيفة ذلك الضمير، من ناحية، وتناسي بروزه، من ناحية أخرى ؛ فبروزه يمكن أن يعدّ أحد ما يعوّل عليه في ردّ القول بعدم جواز العطف على المرفوع المتصل ؛ إذ لو لم يكن معدودا كذلك، لكان اتصال ضمائر النصب بالأفعال غير مفيد في تصحيح العطف عليها أو توكيدها من غير ما حاجة إلى

(*) أستاذ مشارك للنحو في جامعة اليرموك ؛ حصل على الدكتوراة من جامعة اكستر في المملكة المتحدة سنة 1985.

(1) ينظر مثلا : ابن السراج، الأصول في النحو 1985 ؛ 119/2.

(2) ينظر مثلا : الأنباري، الانصاف 1982 ؛ 477/2.

فاصل ؛ فليس اتصال الضمائر علة مانعة، في الحقيقة، من العطف عليه ؛ ومن هنا فقد كان الكوفيون[1] محقّين في أن شبّهوا الضمير المرفوع المتصل بالمنصوب المتصل، معترضين بهذا على البصريين في حكمهم بجزئية الضمير المرفوع من الفعل ؛ من حيث كان هذا الضمير متصلا بالفعل **لفظا وتقديرا**[2]. وعليه، فإنه لا سبيل إلى عدّ ضمير الرفع المتصل فارغا أو كالفارغ، إلاّ أن يُعَدّ لاصقة غير ضميرية بوجود العطف أو عدم وجوده.

وإذا كان النحاة لم يروا في العطف على المتصل المنصوب، في مثل :

(3) أكرمتك وزيدا،

ما يطعن في صحته، فليس ذلك لأنه، كما قالوا، كالمنفصل من الفعل من حيث كان متصلا **لفظا لاتقديرا**؛ فإذا كان ضمير النصب لا يقع إلاّ بارزا فإن ضمير الرفع يقع بارزا ومستترا تبعا للصيغة التي يكون عليها الفعل؛ وهذا لا يعني بالضرورة صحة العطف على المنصوب وقبحه على المرفوع.

لعلّ من البدهي أن العطف، في بنية مثل :

(4) * اشتريتُ وخبزا،

لحن من حيث كانت (خبزا) معطوفة على غير موجود، أو على ما حذف من غير دليل. على أن الحكم بلحن بنية مثل (4) لايصدق في بنية مثل :

(5) اذهب وزيدٌ ؛

وذلك لأن ضمير الفاعل في (5) موجود أصلا في البنية وإن لم يظهر ؛ فهو غير محذوف، ولا يصدق فيه القول، وإن كان غير منطوق، بأنه غير موجود.

ادعاء تصحيح بنية العطف على ضمير الرفع :

من أجل أن يصحّح النحاة البنية، التي حكموا بقبحها عند العطف على المرفوع المستتر أو المتصل، فقد قيل[3] بضرورة توكيد الضمير المعطوف عليه بالمنفصل البارز ؛ من حيث كان هذا تقوية للأول ؛ فإن لم يتمّ توكيده، على هذا النحو، لزم استخدام فاصلٍ ما بين المعطوف والمعطوف عليه، أو لزم تطويل الكلام قبل إيقاع العطف ؛ فالفصل أو التطويل يغني عن التقوية بالضمير المؤكِّد[4] ؛ والشواهد الآتية توضح، حسب ما يرون، طرق تصحيح بنية العطف :

(6) «فاذهب **أنت** وربك فقاتلا...»[5]

(7) «...لو شاء الله ما عبدنا **من دونه من شيء نحن ولا** آباؤنا...»[6]

(8) «...لو شاء الله ما أشركنا **ولا** آباؤنا»[7]

(9) «فأجمعوا **أمركم** وشركاؤكم»[8]، في قراءة الرفع في (شركاء)[9].

فالألفاظ التي خُطّ تحتها عُدّت، عند جمهور النحاة البصريين، مصحِّحات لبنية العطف.

على أن لأحدنا أن يتساءل هنا : كيف يؤدي التوكيد بالمنفصل إلى تصحيح العطف ؟ ! إذا كان إبراز المنفصل، كما في (6) على التعيين، لا يعني جعله (أي المنفصل) المعطوفَ عليه، فَلِمَ يوجبون إبرازه ؟ ! إن إبرازه لمجرد التوكيد والفصل يبقي المعطوفَ عليه عنصرا فارغا، كما سلفت الإشارة. إن قول بعض النحاة[10] بتقوية المؤكِّد أو الفاصل

---

(1) الأنباري، الانصاف، 477/2 ــ 478.
(2) الجرجاني، المقتصد في شرح الايضاح، ص 958.
(3) ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو ؛ 319/1.
(4) ابن يعيش، شرح المفصل ؛ 76/3.
(5) سورة المائدة، آية 24.
(6) سورة النحل، آية 35.
(7) سورة الأنعام، آية 148.
(8) سورة يونس، آية 71.
(9) ابن يعيش، شرح المفصل ؛ 76/3.
(10) السيوطي، الأشباه والنظائر ؛ 295/2.

للمعطوف عليه، من حيث تأهيله للعطف عليه، إن قولهم هذا يحتاج إلى دليل إثباتٍ في كل أشكال البنى التي وقع فيها عطف على ضمير الرفع المتصل. ولاأظن أن أحدا يمكنه إثبات الكيفية التي يتمّ بها تأهيل الضمير لأن يُعطف عليه.

ويحقّ لأحدنا كذلك أن يتساءل : هل حقا يتطابق كل من (6) و(7) في بنية العطف ؟ نعم يتطابقان ؛ والنحاة أنفسهم يرون ذلك، كما سبقت الإشارة، وإن كانوا يرون في الوقت نفسه تفاوتا في درجة «المقبولية» (acceptability) ؛ فالمعطوف عليه في (6) فارغ مستتر في الأصل، في حين هو في (7) بارز. وعليه، فقد ساوى النحاة في النظر إلى إبراز الضمير في البنى المماثلة لـ(6) والبنى المماثلة لـ (7). ساووا بين الضميرين المنفصلين في الوظيفة، وقالوا بأن الضمير المنفصل توكيد للمتصل فيها.

ويعجب أحدنا حين لا يقع على مسوّغ لاستخدام غير مصحّح، على زعمهم، لبنية العطف في الشاهد (7) ؛ فطول الكلام حاصل بقوله (من دونه من شيء) ؛ والفصل واقع كذلك بلفظ (لا) ؛ فَلِمَ يبرز الضمير المنفصل إضافة إلى هذا كله ؟ ! لِمَ لم يُستَغْن بـ (لا) التي يعدّونها فاصلا كافيا، كما في (8) ؟ أليس ممكنا أن يكون إبراز الضمير في (7) قد تمّ لغرض آخر غير ذي اتصال بقضية تصحيح بنية العطف المزعومة ؟ كل هذه التساؤلات حقيقة بالنظر والتفكر !

ثم إن لنا، بعد هذا كله، أن نتساءل : هل يمكن لأحد من النحاة أن يقدّم حجة مقنعة تثبت أن لفظ (لا) قد قام بتصحيح بنية العطف ؟ فابن يعيش(*) مثلا يتحدث عن الفصل بـ (لا) وكأنها ما وردت إلا لذلك ! ومع هذا، فقد أشار بعضهم[1] إلى عدم إغناء (لا) فصلا لأنها واقعة بعد العاطف ؛ إذ ما الخصيصة التي ينطوي عليها لفظ (لا) باعتبارها فاصلا ؟ وما المزيّة في تطويل كلامي، كما في (9)، فتؤدي إلى تصحيح بنية عطف زُعِم أنها قبيحة ؟ لم يكن، في الحق، في مقدور النحاة أن يفصحوا عن خصيصةٍ ما في تلك ولا عن مزيّة في هذه من شأن كل منهما تأهيل المتصل أو المستتر للعطف عليه. ففي الشاهد (9) يحتاج الزعم باستخدام المفعول به (أمركم) فاصلا لتصحيح العطف، يحتاج، من النحاة، إلى بيان لأثره في ذلك ؛ فإذا كان المفعول قد أُوقع في الموضع الذي يظهر فيه، فما ذلك إلاّ لأن هذا المفعول يحظى بقدر من حرية التنقّل ؛ ولا أظن أن الموقع الذي شغله في الشاهد المذكور موقع واجب ؛ إنه، في الحقيقة، جائز ؛ من حيث كان من الممكن تأخير المفعول عنه أو تقديمه عليه ؛ فكيف يكون، إذًا، مصحِّحا لبنية العطف ؟ !

ثم، أليس التطويل الحقيقي، إذا ما وقع بين مكوّني بنية ما، ممّا يضعف العلاقة بينهما ؟ أليس من الغريب أن يعدّ التطويل، في مثل (7)، مقوّيا ؟ فلقد كان عهدنا أن الطول يقتضي، أحيانا، إعادة ما قبله أو جزء منه بعده، كما في :

(10) «أيعدكم أنكم إذا متّم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ؟[2]» ؛

فلربما كان طول الشرط، المبدوء بـ (إذا) حتى (عظاما)، حاملا على إعادة (أنكم) من أجل تقوية ربط جزأي الجواب ؛ أي ربط لفظ (مخرجون) بقرينه المخبر عنه في (أنكم) ؛ فقد كان طولا كافيا للإضعاف. هذه الإعادة هي التي أشار إليها بعض النحاة[3] على أنها توكيد لفظي للعامل.

لعلّ ما مضى من مناقشة كان قادرا على أن يبعث فينا فضولا للتساؤل من جديد : أما زال في

(*) شرح المفصل 76/3.

(1) العكبرى، تفسيره (إملاء ما منّ به الرحمٰن...)، 264/1.

(2) سورة المؤمنون ؛ آية 35.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل ؛ 68/3.

مكنتنا أن نحكم على البنية، التي تتضمن عطفا على ضمير الرفع المستتر أو المتصل، أن نحكم عليها بالقبح، كما فعل النحاة ؟ !

بنية العطف وبروز الضمير المنفصل :

إن ما نحن في حاجة إلى الإشارة إليه في مقام الكلام على بنية العطف هو أن المعطوف، ولو ظهر مفردا بعد الأداة العاطفة، يمثّل جزءا من جملة هي غير الجملة المتضمنة لما يمكن تسميته بالنظير المعطوف عليه[1]. وما يحدث من إسقاط لبعض مكوّنات الجملة المتضمنة، في الأصل، للنظير المعطوف فيبدو المتبقّي أحيانا غير صالح لأن تنعقد به وحده جملة ــ ما يحدث من ذلك فبسبب من أن جملة المعطوف عليه، أو بلفظ أدقّ الجملة المعطوف عليها، تحتفظ بكل مكوّناتها باعتبارها نظائر لما يُحذَف وما لا يُحذَف من مكوّنات جملة المعطوف، أو الجملة المعطوفة بلفظ أدقّ ؛ ولا يبقى، في العادة، في المعطوف إلا المكوّن الذي لا يتطابق مع نظيره. فحين يقال على سبيل المثال :

(10) اقترب محمد وخالد،

فـ (خالد) جزء من جملة هي المعطوف. ولمّا كان نظير (خالد)، وهو (محمد)، جزءا من جملة وقع فيها فاعلا، فـ (خالد) كذلك فاعل لفعل آخر مطابق للفعل (اقترب) يفترض أن يقع بعد العاطف. غير أن (خالدا) لم يحذف من المعطوف لأنه غير مطابق في اللفظ لنظيره (محمد). وما قيل عن (خالد) في (10) يقال فيه، مع ملاحظة الفارق في الوظيفة، في مثل :

(11) رأيت محمدا وخالدا ؛

فـ (خالد) هنا جزء من جملة هي :

(12) رأيت خالدا.

وإذا ما برزت مكوّنات المعطوف كلُّها، على الرغم من تطابق بعضها مع نظائرها في المعطوف عليه، فلن يكون ذلك إلاّ لأجل غرض غير اعتيادي، كإرادة الإيحاء بمغايرة المعطوف وتميّزه.

وعلى الرغم من قول بعض النحاة بعطف المفرد على المفرد، فقد أشار بعضهم[2]، مثلا، إلى إن العامل في مثل (10) و(11) على نيّة التكرير.

هذا، وقد عدّ بعض أتباع المذهب التحويلي[3]، في بعض مراحله، بنية العطف، وخاصة عند الإسقاط من المعطوف، بنية تحويلية أطلق عليها مصطلح (gapping)، وهو ما يمكن تعريبه «بالتفجية» ؛ وأبرزت هذه البنية ضمن قاعدة تحويلية رياضية ترى في المعطوف جملة تامّة حُذِف منها.

على أن عدّ الاسم المعطوف مرتبطا، فقط وعلى نحو مباشر، بنظيره المعطوف عليه، لايمكّن من ضبط كلّ أنواع العطف بقاعدة واحدة. أمّا إذا سلّمنا بأنه قد أُسقط بعد الأداة العاطفة بعضُ مكوّنات المعطوف التي تتطابق مع ما يناظرها قبل الأداة، كما في :

(13) وصل محمد وجلس،

فإن قاعدة العطف ستكون صالحة لكل حالة عطف.

إن الإشارة إلى ما يحدث عند العطف يعنينا هنا لأنه يمكّن من تفسير إبراز الضمير المنفصل في شمال الجملة المعطوف عليها أو، بعبارة أخرى، إلى شمال العامل وقبل المعطوف. فهذا المنفصل لايحمل وظيفة يؤثر فيها العامل في الجملة المعطوف عليها ؛ فالعامل فيها قد استكمل معمولاته المناسبة ؛ وهذا الضمير لا يصحّح ــ تبعا لذلك ــ بنية العطف كما زُعم ؛ لأن المعطوف عليه تكتمل بنيته من غير الضمير المنفصل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الضمير المنفصل لا يجد له موقعا، في كل حال،

(1) ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل ؛ 75/3.

(2) ينظر : السابق نفسه.

(3) Grinder و Elgin، 1973 ؛ ص 99 ــ 103.

إلاّقبل ابتداء العطف حتى لو كان السياق سياق عطف على مرفوعِ فعلٍ مفيدٍ للمشاركة. ولا شكّ في أن ظهوره بعد المعطوف لحن لو تأملنا التقابل بين (14) و(15) :

(14) أ – وصل الاخوة **هم** وأبوهم[1]

ب – انتظرت محمدا **أنا** وأخي

ج – انتظرت **أنا** وأخي محمدا[2]

د – تقاسمت **أنا** ومحمد

(15) وصل الاخوة وأبوهم **هم**.

وعليه، فإنه لا بدّ أن تكون البنية الشجرية التركيبية لجملة مثل (10) كما يلي :

(16)

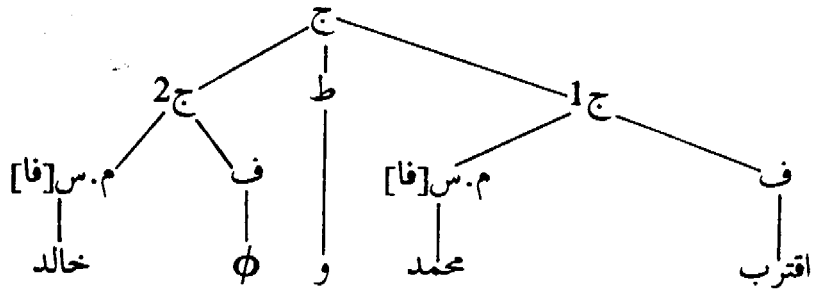

ولا يمكن أن تكون على النحو التالي :

(17)

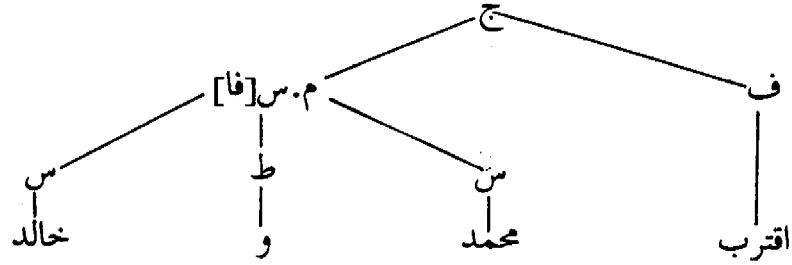

من هنا فإن بنية صحيحة مثل (14/أ) لايصلح لها تحليل شجري مشابه لما في (17) ؛ وذلك لأن الفعل في (17) عامل حينئذ في الضمير المنفصل الذي يأخذ دائما حالة الرفع. ويظهر عدم صحة التحليل في (17) أن البنية المتضمنة ضميرا منفصلا مؤكدا، كما يقولون، لمركب اسمي يخوّله العامل وظيفة تستحق حالة النصب فإن الضمير المنفصل لابدّ أن يكون فيها في حالة الرفع، على الرغم من توكيده المنصوب. وعليه، فلا بدّ من الحكم بعدم صواب جعل الفعل في المعطوف عاملا في المعطوف عليه والمعطوف جميعا؛ إذ لا يصلح ربط المنفصل في حال الرفع بالمركب المعطوف عليه إذا كان الأخير منصوبا، كما في :

(18) رأيت الاخوة هم وأباهم؛

فلو كان المنفصل ينتمي إلى العمل في البنية التي تتضمن النظير المفرد المعطوف عليه، لو كان كذلك لكان منصوبا.

استنادا إلى ما مضى فإن مجيء المعطوف عليه، كما يقولون، ضميرا مستترا أو متصلا، لا أثر له في

(1) من المفترض أن يكون شاغل البؤرة المرفوع إسما أو ضميرا منفصلا رابطا لضمير داخل الجملة البسيطة. إلا أنه يلحظ هنا أن الضمير المبرز قد يؤكد، في سياق ما سماه النحاة بتوكيد المعطوف عليه، الاسمَ المرفوعَ كما في (14/أ)؛ إذ يظهر الضمير المنفصل (والمعدود واقعا في البؤرة) رابطا لاسم لا لضمير. وهذا مخالف لخصيصة من خصائص العنصر المرفوع والحالّ في البؤرة والمؤدى لإحدى وظائف الخطاب (المقام).

(2) هذا المثال لا يتعارض مع ما سبق قوله من أن المنفصل في سياق العطف يفترض وقوعه بعد اكتمال بنية المعطوف عليه ؛ لا يتعارض معه لأن المثال متضمن كذلك للبنية (تنازع) ؛ ف (محمد) متنازع فيه أصلا، مفعولا به، بين الفعل العامل في (التاء) فاعلا، والفعل المحذوف من بنية المعطوف والعامل في (أخي) فاعلا له.

بروز الضمير المنفصل؛ ولا بدّ، إذاً، أن يكون تحليل بنيةٍ متضمنةٍ لعطفٍ على ضمير رفع مطابقا للتحليل السابق في (16).

لقد أشار ابن هشام[1] إلى أن ابن مالك، خلافا لمعظم النحاة، يرفض كون كثير من الشواهد، التي يوردونها للتدليل على العطف بعد إبراز الضمير المنفصل، من قبيل عطف المفرد على المفرد؛ من حيث إن الفعل الوارد في هذه الشواهد متساوق فيما يحمل من علامات صرفية مع المسند إليه الفاعل الذي يزعمون أنه المفرد المعطوف عليه، في حين لا يتسق هذا الفعل تصريفيا مع المفرد المزعوم معطوفا؛ إذ يرى ابن مالك أن هذه الشواهد من قبيل عطف الجملة على الجملة. وعلى الرغم من أن ابن مالك يذكر بعضا من هذه الشواهد، فإن رأيه هذا يصدق في الشواهد المشابهة المذكورة ضمن شواهد إبراز الضمير المنفصل في سياق العطف على ما سمي بضمير الرفع المتصل أو المستتر. هذه الشواهد كثيرة نورد منها، على سبيل المثال :

(19) أ – ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ...﴾[2]

ب – ﴿لاَنُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ...﴾[3]

ج – ﴿فاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ...﴾[4]

د – ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ﴾[5]

هـ – ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا...﴾[6]

و – ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ..﴾[7]

ز – ﴿كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾[8].

وسواء ظهر الضمير المنفصل، كما في (19/أ)، أم لم يظهر، كما في (19/ج)، فإن رأي ابن مالك بتقدير المعطوف جملة يصدق فيها جميعا. لقد كان تقدير ابن مالك[9] للجملة المعطوفة في (19/أ،ب) كما يلي : (ولتسكن زوجك) و (ولاتخلفه أنت)، على التوالي. وحملا على هذا يكون تقدير الجملة المعطوفة في (19/ج) (وهو أحد شواهد هذه المسألة) كما يلي : (وليستقم من تاب معك)، وهكذا.

لقد ذكر ابن هشام رأي ابن مالك هذا من غير ما تعقيب. ولعمري أنه لرأي يوشك أن يقوّض القول بوجوب الفصل لتصحيح العطف على ما سمي ضمير الرفع المتصل أو المستتر ؛ فلا يعود الضمير مبرزا لهذه الغاية من حيث لم يكن العطف واقعا ــ أصلا ــ على المتصل أو المستتر، كما لا يعود الكلام ــ المزعوم فاصلا بين المعطوف والمعطوف عليه ــ مأتيا به لغاية الفصل وتصحيح العطف. وعليه، فلابدّ أن يبحث لهذا الضمير عن وظيفة أخرى غير ما زعم له. وعلى الرغم من أن بعض النحاة[10] قد صرّح بأن الضمير توكيد للمتصل أو المستكن، فإنهم يرون أن سبب هذا التوكيد هو التصحيح للعطف ؛ فقد قال المبرد[11] : «فإن طال الكلام حسن حذف التوكيد». غير أنه لمّا كان قد وقع إبراز المنفصل بالرغم من وجود فاصل كلامي، فإن ذلك يدل على أن إبرازه لم يكن لأجل الفصل، ولكن لوظيفة أخرى مستقلة أشاروا هم إليها بأنها «التوكيد».

---

(1) مغني اللبيب ص 557 – 558، 754 – 755
(2) البقرة 35/2.
(3) سورة طه 58/20.
(4) سورة هود 112/11.
(5) سورة الأنبياء 54/21.
(6) سورة النمل 67/27.
(7) سورة النجم 23/53.
(8) سورة المجادلة 21/58.
(9) مغني اللبيب ص 755.
(10) تفسير الكشاف للزمخشري 63/1.
(11) المقتضب 210/3.

وإذا كان لأحد، من ناحية أخرى، أن يقدّر المعطوف في الشواهد السابقة على أساس أنه جملة اسمية وقع الظاهر المرفوع فيها مسندا إليه (مبتدأ)، وجاء المسند (الخبر) فيها مقدّرا بعبارة (كذلك)؛ إذا كان لأحدنا أن يفعل ذلك، فمثل هذا التقدير لن يؤدي إلى اختلاف النتيجة التي أشير إليها سالفا، وهي : أن بروز الضمير المنفصل أو وجود فاصل كلامي قبل العطف لا يقع لأغراض الفصل وتصحيح العطف. وعلى الرغم من أن ابن مالك قد عدّ هذا النوع من الشواهد متضمنا عطفا للجملة على الجملة، فإن كل عطف هو في الأصل من هذا القبيل.

رأي في وظيفة «المنفصل» في سياق العطف :

ما الوظيفة التي يعبّر عنها إذاً إبراز الضمير المنفصل ؟ لاقتراح رأي في هذا يجدر تأمّل طبيعة التقابل في الأزواج التالية بشرط صرف النظر عن وجود ما سماه النحاة فاصلا كلاميا غير الضمير المنفصل ؛ نصرف النظر لأن الفاصل الكلامي موجود أحيانا جنبا إلى جنب مع الضمير المنفصل :

(20) أ – ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ...[1]﴾

ب – ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلاَئِكَتُهُ...[2]﴾

(21) أ – ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ[3]﴾

ب – ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا[4]﴾

(22) أ – ﴿...لَوْ شَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلاَ آبَاؤُنَا[5]﴾

ب – ﴿...لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا...[6]﴾.

إذ يلحظ هنا أن المنفصل قد أبرز في أحوال مختلفة على نحو يدلّ على أن إبرازه لم يكن لأجل الفصل وتصحيح العطف ؛ ففي (21/أ) أبرز الضمير من غير فاصل آخر، وفي (21/ب) لم يبرز الضمير ووقع فاصل قصير هو (ترابا)، وفي (20/أ) أبرز الضمير على الرغم من الفاصل القصير وهو الضمير المتصل المفعول (كم)، في حين لم يبرز هذا الضمير في (20/ب) ووقع فاصل قصير هو (عليكم). أما في (22)/أ) فقد ظهر الضمير المنفصل على الرغم من قيام فاصل طويل، وأما في (22/ب) فقد ترك إبراز الضمير مع عدم الفاصل ؛ وقد ادعى النحاة في هذا وقوع فاصل هو حرف النفي (لا) على الرغم من وقوعه بعد العاطف.

إن قول النحاة بأن هذا الضمير توكيد للضمير المتصل أو المستكنّ في الفعل قول حقيق بالاهتمام بشرط فصله عن الادعاء بأن هذا التوكيد كان لأجل إيقاع العطف وتصحيحه ؛ إذ قد ثبت أن إبراز هذا الضمير قد وقع على أنحاء مختلفة تجعل ادعاء الإتيان به لأجل الفصل والتصحيح مجرد زعم لا سند له. بل إن إبرازه مع وجود فاصل آخر ليقطع كذلك بأن الضمير لم يبرز إلاّ لغرض لا صلة له بادعاء تصحيح العطف. لنتأمّل في الآيتين الآتيتين :

(23) أ – ﴿...لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ[7]﴾

ب – ﴿...لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ[8]﴾.

فإذا كان الفصل ب (هذا) قصد به إلى تصحيح عطف، فلا حاجة إذًا إلى إبراز الضمير إلاّ أن يكون إبرازه مقصودا به إلى وظيفة أخرى.

لابدّ، إذًا، أن يكون الموقع الذي يحتلّه مثل

---

(1) سورة الأعراف 27/7.
(2) سورة الأحزاب 43/33.
(3) سورة الأنبياء 54/21.
(4) سورة النمل 67/27.
(5) سورة النحل 35/16.
(6) سورة الأنعام 148/6.
(7) سورة المؤمنون 83/23.
(8) سورة النمل 68/27.

هذا الضمير المنفصل موقعا غير تفريعي، أي غير متفرع تفرعا يقتضيه العامل. وليس الأمر في هذا بدعا؛ فالضمير المنفصل والاسم الظاهر السابقان على الجملة البسيطة، أي الواقعان على يمينها في مثل :

(24) أ – هو يصوم ولا يفطر

ب – الرسول يصوم ويفطر،

حالاّن في موقع غير مرتبط بالعامل في الجملة البسيطة بعدهما. وعدُّ النحاة أنفسهم لمثليهما مبتدأين (خبر كل منهما الجملةُ بعده) ربما يتطابق إلى حدّ كبير مع التصوّر التفريعي لموقعيهما.

يمكن، إذاً، اختزال القضية إلى أن المطلوب هو بيان الوظيفة التي يقوم بها كل منهما ما داما لا يقومان بوظيفة مرتبطة بالعمل في الجملة الواقعة بعد كلّ. وافتراض هذه الوظيفة غير مرتبطة بالعامل يجري، في الحقيقة، من غير إشكالات ذات بال.

هذا، وليس وقوع الضمير المنفصل إلى شمال الجملة، كما في :

(25) أ – كتب الرسالة هو

ب – كتبتها أنت،

إلاّ للقيام بوظيفة مماثلة لوظيفة ظهور الضمير إلى يمين الجملة، كما في (24/أ)، ومماثلة كذلك للوظيفة التي أسندت للاسم الظاهر إلى شمال الجملة التامّة، كما في :

(26) أ – ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ[1]﴾

ب – ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا[2]﴾،

وفي كل الشواهد التي يدرجها النحاة في عداد العبارة التقليدية المعرِّفة لهذا النوع من الأبنية، وهي : (أكلوني البراغيث)، والتي حمل بعضهم الأسماء الظاهرة فيها على البدلية أو على أنها مبتدآت مؤخّرة، وهي وظيفة ربما تكون مماثلة كذلك لوظيفة الضمير الذي قرّر جمهور البصرية أن لا موقع له من الإعراب[3] ؛ وهذا يعني قطعا أن لا صلة له (أي : الضمير المنفصل) بالعامل في الجملة، كما في :

(27) أ– ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ[4]﴾

ب – ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ[5]﴾

ج – ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً[6]﴾

فالضمائر المنفصلة المخطوط تحتها كامنة بين مكوّنات الجملة البسيطة ؛ إلاّ أنه ليس لحالتها الإعرابية من علاقة بالعامل ؛ أي أنه لم يكتسب إعرابه من العامل في الجملة البسيطة.

وإذا ما رجعنا النظر في شواهد أخرى من شواهد هذه المسألة (وهي شواهد لا تماثل الشواهد السابقة في (19))، من مثل :

(28) ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ[7]﴾

إذا ما رجعنا النظر فيها، وجدنا أن عدّ العطف فيها من قبيل عطف «الجملة على الجملة» صادق فيها صدقه في الشواهد التي أشار ابن مالك إلى أن الفعل فيها لا يتسق تصريفيا إلاّ مع المسند إليه في المعطوف عليه. فإذا كان التقدير للجملة المعطوفة في (28)، على سبيل المثال، هو : (إنه يراكم هو ويراكم قبيله...) أو (إنه يراكم هو وقبيله كذلك...)، فالضمير المنفصل البارز (أي : هو) ذو وظيفة لا صلة لها من بعيد أو قريب بالفصل المزعوم تصحيحا لبنية العطف. فبنية العطف، في الشواهد والأمثلة كلها، صحيحة أولا

(1) سورة المائدة : 71/5.

(2) سورة الأنبياء : 3/21.

(3) أكثر النحاة على عدّ (الفصل)، أو (العماد) كما يسميه الكوفيون، حرفا وضع على صورة الضمير وبعضهم على أنه إسم. والحق أن اختلافهم فيما إذا كان له محلّ إعرابي يدلّ على حيرتهم في تحديد تصنيف لوظيفته على نحو واضح. ليس ينكر أنهم خصصوا، جزئيا، لهذا الضمير وظيفة دلالية هي التمييز، كما قالوا، بين الخبر والنعت ؛ غير أن قولهم أنه مؤكد أقوى من القول بأنه (فصل)؛ إذ الفصل ناحية تركيبية لأنها تشير إلى الموقع، في حين يقوم هذا الضمير بوظيفة دلالية. ومن هنا كان القول بالتأكيد أقرب إلى القول بهذه الوظيفة الدلالية ؛ ومن هنا كانت تسمية سيبويه له، كما يذكر ابن يعيش (شرح المفصل 110/3)، بأنه وصف؛ إذ الوصف، كالتوكيد، يدقق المعلومة من جهة من الجهات.

(4) سورة المائدة 117/5.

(5) سورة الصافات 165/37.

(6) سورة الكهف : 39/18.

(7) سورة الأعراف : 27/7.

لأن كل عطف هو أساسا عطف جملة على جملة، ولأن العطف في شواهد هذه المسألة هو، ثانيا، من قبيل عطف الجملة على الجملة حملا لهذه الشواهد على شواهد العطف التي أشير إلى أن تصريف الفعل في المعطوف عليه فيها لا يتسق مع الاسم الظاهر أو الضمير في المعطوف.

يسند النحاة وظيفة (التوكيد)، كما سبقت الاشارة، للضمير المنفصل المتأخر في سياق العطف على ضمير الرفع، كما يقولون. ويسند بعضهم[1] أيضا هذه الوظيفة للمنفصل في غير السياق السابق، كما في :

(29) ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ...[2]﴾.

هذا التوكيد، حسب تعبير النحاة، يفرز — لاشكّ — فاعل الفعل (يملّ) إفرازا يجعله محور الكلام، كما يتضح في البنية الشجرية التالية :

(30)

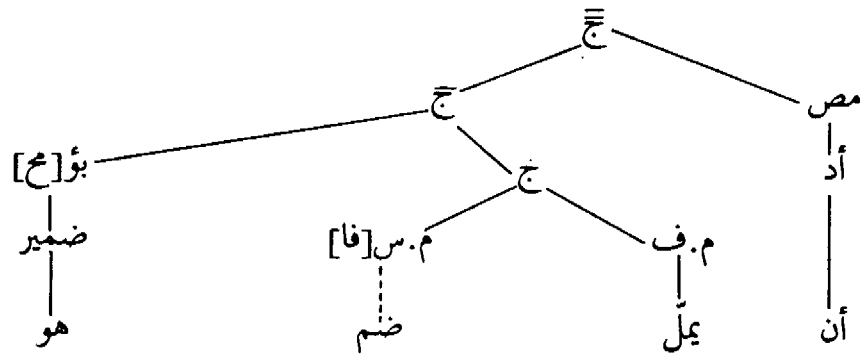

(حيث : جج = جملة بسيطة، جج = جملة بسيطة + موقع غير تفريعي على العامل في ج ؛ جج = جملة بسيطة + موقعان غير تفريعيين على العامل في ج؛ مص = مصدّر؛ أد = أداة؛ ضم = ضمير مستتر، بؤ = موقع البؤرة؛ مح = محور (وهو وظيفة خطابية مخوَّلة لشاغل موقع البؤرة، (وهي وظيفة تعني[3] المعلومة التي يكون ما يقع ذكره في البنية واردا بالنسبة إليها)).

وفي إطار الحديث في وظائف الخطاب وكذلك في إطار البحث فيما يسمى بالجملة الاسمية، يناقش الفاسي الفهري[4] بنية ما أطلق عليه معرِّبا «التفكيك» (dislocation)؛ وهو يشير إلى أن العربية تضمنت تفكيكا إلى اليمين، في مثل :

(31) زيدٌ ضربته،

وآخر إلى الشمال، كما في :

(32) ضربته زيدٌ[5].

فالتفكيك، اصطلاحا، هو : حلول مركب اسمي في بؤرة الجملة ؛ والبؤرة موقع خارج الجملة البسيطة ؛ والمركب المفكك يراقب بالضرورة ضميرا داخل تلك الجملة، كما يظهر في (31) و(32). أمّا القاعدة التركيبية التي تضبط هذه البنية في كلا الاتجاهين فهي :

(1) ينظر : ابن الحاجب، الكافية 319/1 في أمثلة متشابهة.
(2) سورة البقرة 282/2.
(3) ينظر : الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية 149/2.
(4) اللسانيات واللغة العربية 128/1 — 133.
(5) يرى النحاة (زيدا) في هذا المثال مرفوعا على أنه مبتدأ مؤخر، خبره الجملة السابقة عليه. وعليه، فهو عندهم عمدة من حيث كان المبتدأ ممثلا للمسند إليه. على أنه لمّا كان غير ذي علاقة مباشرة بالإسناد داخل الجملة البسيطة السابقة عليه، فهو غير عمدة من هذه الناحية ؛ هو فضلة، تركيبيا، لكنه غير فضلة من الناحية الدلالية أو، لنقل، من الناحية الخطابية (المقامية) التي هي في حقيقتها وظيفة دلالية.

(33) ج ←——— (بؤ) ج (بؤ).

ويتحدث الفهري[1] كذلك عن هذا النوع من البنى عند مناقشته علاقة المركبات الاسمية بلواصق الأفعال ؛ وقد تضمن حديثه إشارات إلى الضمير المنفصل فيما يسمى ازدواجا ضميريا بوقوع المنفصل إلى شمال الجملة التي تضمن العامل فيها لاحقة إحالية، مع العطف وعدمه. ولقد عدّ الفهري المنفصل في هذا السياق مفككا من حيث بنيته التركيبية ؛ فالعنصر المفكك الذي يحتلّ البؤرة قد يكون ضميرا منفصلا، وهو يقوم حينئذ بوظيفة خطابية (مقامية) قد تكون وظيفةَ «البؤرة» أو «المحور» أو «الموضع»... إلخ[2] ضميرا مستترا كان فاعل الفعل في تلك البنية أو لاحقة ضميرية متصلة.

الضمير المنفصل الواقع في شمال الجملة، إذاً، عنصر مفكك تسند إليه وظيفة لا يؤثر فيها العامل، حسب ما تكررت الإشارة.

استنادا إلى كل ما مضى، فإنه يمكننا أن نسند للشاهد التالي، على سبيل المثال :

(34) «فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ»[3]

تحليلين : أولهما يقوم على عدّ لاحقة الفعل الماضي (وهي هنا (واو الجماعة)) مجرد علامة، والآخر يستند إلى أن (الواو) لاحقة ضميرية أو، كما يسميها النحاة القدماء، ضمير رفع متصل، هكذا : حيث نقل شبه الجملة (فيها) إلى ما بعد اللاحقة الضميرية

(35)

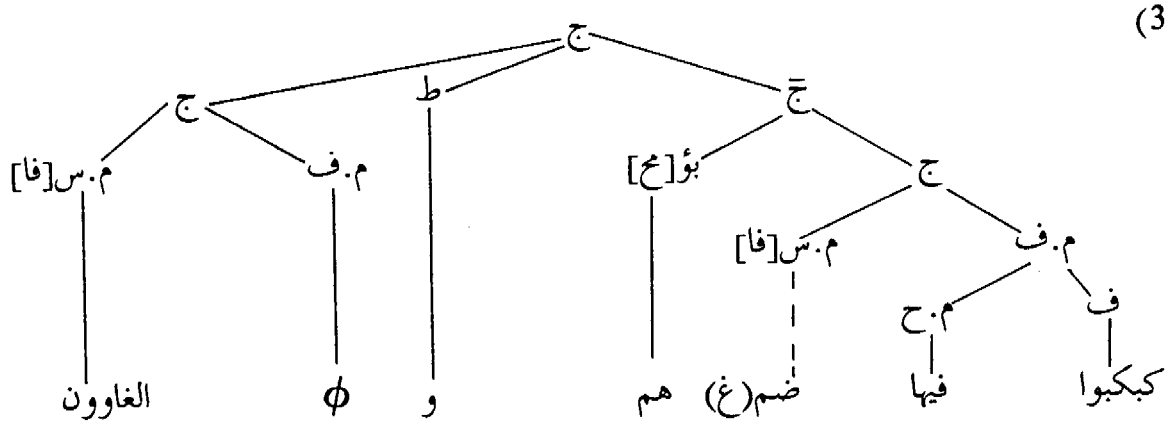

(36)

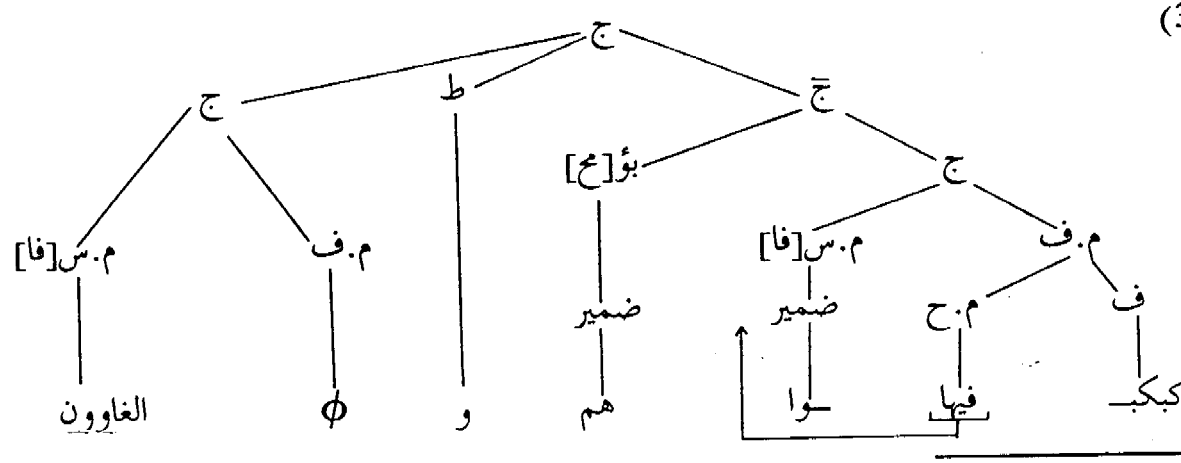

(1) اللسانيات واللغة العربية 2/109 – 122.

(2) لإيضاح تقريبي للوظائف الخطابية ينظر : Simon C. Dik : Studies in Functional Grammar ; pp. 15 - 17, 211 - 213. ولابد هنا من التنويه بملحوظة الفاسي الفهري (اللسانيات 2/149)، والخاصة بهذه الوظائف، وهي أن خصائصها صورية بالدرجة الأولى، وإن الاستدلال على طبيعتها ما زال بحاجة إلى بحوث جادة.

(3) سورة الشعراء 26/94.

(ـوا) تمكينها من الإتصال بالفعل (كبكب)؛ وقد أشير لهذا النقل بسهم يحدد الموقع المنقول إليه.

على هذا النحو يكون تحليل الشواهد المذكورة في هذه المسألة، وهكذا أيضا يكون تحليل الجزء الذي يعنينا من الآية المذكورة سالفا وهي :

﴿لَوْ شَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَّحْنُ وَلاَ آبَاؤُنَا)

على النحو التالي :

(37)

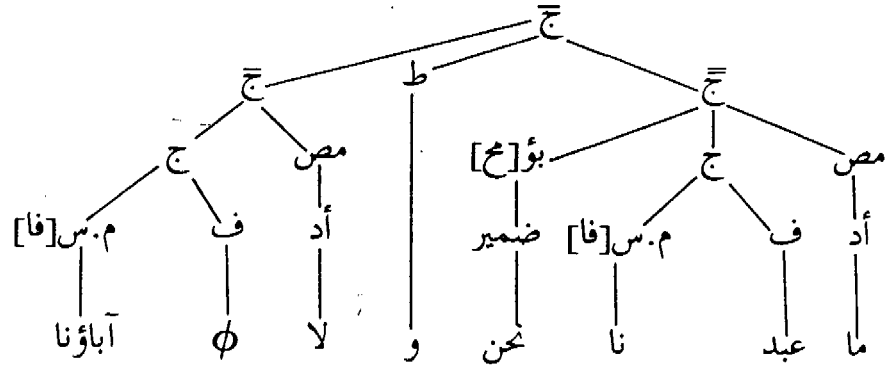

الضمير المنفصل في سياق التوكيد :

إن ما جرى من مناقشة لظهور المنفصل في سياق العطف على ضمير الرفع، يصدق في مسألة بروز المنفصل في سياق توكيد ضمير الرفع ب (نفس) أو (عين).

لقد أوجب النحاة إبراز المنفصل عند توكيد ضمير الرفع المتصل أو المستتر، بأحد اللفظين السابقين : (نفس) و(عين). أما عند توكيد ضميري النصب والجر بأحدهما فلم يشترط النحاة إبراز المنفصل، لكنهم أجازوا ذلك وعدّوه أبلغ في التأكيد، كما في :

(38) أ – أكرمتكِ **أنت** نفسَك

ب – مررت بكِ **أنت** نفسِك ؛

ورأوا أن هذا (أي : إبراز المنفصل مع المتصل في حالي النصب والجر) يصدق كذلك في سياق العطف، كما في :

(39)أ – أكرمتكِ **أنت** وزيدا.

ب – مررت بكِ **أنت** وبزيد،

على الرغم من اختلاف بنية الكلام مع التوكيد عنها مع العطف، استنادا إلى ما سبق من إيضاح لبنية الأخير. ويبدو أن النحاة لم يلتفتوا إلى علة مجيء الضمير، الذي عدّوه مؤكِدا، منفصلا ؛ بدليل قولهم بأن المنفصل في محلّ نصب، كما في (38) حسب تفسيرهم، أو في محلّ جرّ، كما في (39) حسب تفسيرهم كذلك، على الرغم من أن المنفصل لا يُستخدم، كما هو معلوم، إلاّ في حال رفع.

والحق أن هذه المفارقة الإعرابية، بين ضمير النصب المؤكَّد، مثلا، والضمير المنفصل تلفت النظر إلى مفارقة في الوظيفة من حيث كان كل من الضميرين ينتمي إلى بنية مختلفة عن البنية التي ينتمي إليها الآخر. فإذا كان الضمير المتصل، في مثل :

(40) رأيتك أنت،

منتميا إلى بنية العامل، حيث تُسند إليه وظيفة يعمل فيها العامل (وهو هنا (رأي))، فإن المنفصل ينتسب إلى البنية الخطابية، التي لا يعمل فيها العامل والتي تُخوِّل للمنفصل إعراب الرفع. فكل التوابع، والتوكيد أحدها، ملحقة في إعرابها بالمتبوع؛ فكيف

نرضى بمخالفة هذا السَّنَن إلى القول بأن المنفصل تابع توكيدي ؟ !

على أن حديث النحاة عن مسألة التوكيد، عموما، بلفظي (نفس) و(عين) يحمل على الاستغراب، أولا لأن ما قالوه عن التوكيد بهذين اللفظين لا ينبني على شيء من الشواهد لكن على تصوّرات ربما تستند في بعض الأحيان إلى الذوق اللغوي العام ؛ ولأنهم، ثانيا، لم يقدّموا سببا مقنعا بين يدي اختصاصهم هذين اللفظين بضرورة سبق ضمير منفصل عند توكيد ضميرالرفع بهما.

ومن عجب أن بعضهم[1] يرى أن (إيّاك) في مثل :

(41) رأيتك **إيّاك**

بدل مع أنه لافرق بين (إيّا)، مضافة إلى الضمائر، و(نفس) و(عين)، مضافة كذلك إلى الضمائر، إلاّ كون (إيّا) مختصّة بإعراب النصب. بعضهم هذا يرى أن لفظ (نفس)، مثلا، في :

(42) رأيتك نفسك

توكيد جارٍ على إعراب المؤكَّد لفظا، في حين يرى (أنت) في مثل (38) توكيدا في محلّ نصب، أي أنه غير جارٍ على إعراب المؤكَّد، في اللفظ.

إن ما قال به النحاة[2] من أن توكيد ضمير الرفع المستتر أو البارز المتصل، بالمنفصل قبل التوكيد ب (نفس) أو (عين) إنما كان كراهة «انبهام الفاعلية» عند استتار الضمير المؤنث، في مثل :

(43) أ – المرأة خرجت عينُها (أي :باصرتها، في أحد التأويلات) ؛

ب – المرأة خرجت نفسُها. (أي : روحها، في أحد التأويلات)؛

هذا القول ليس التدليل عليه ولا الإقناع به أمرين ميسورين؛ وذلك لأن اللبس قد يقع كذلك عند توكيد الضمير المنصوب بـ (نفس) أو (عين)، هكذا :

(44) أ – رأيتها عينَها،

ب – رحمتها نفسَها،

سواء على الإبدال أم على إخلاص الفعل للضمير، وعلى أن لفظ كل من (عين) و(نفس)، في الحالين، توكيد. ومع ذلك لم يقولوا بوجوب إبراز المنفصل قبل التوكيد بأحد هذين اللفظين؛ بل إنهم قالوا بحمل مالا لبس فيه على ما أُلبِس فيه، حَسْبُ، عند توكيد المرفوع المستتر أو المتصل.

على أنه إذا قبلنا بفكرة التوكيد بـ (نفس) أو (عين) قبولا عاما، فإن ظهور المنفصل بارزا، قبل أحد هذين اللفظين **في سياق ما دعوه توكيد ضمير الرفع المستتر أو المتصل** ــ لن يكون ظهورا مقصودا به تصحيح توكيد ذلك الضمير ؛ هو بارز لأنه عنصر حالّ في موقع البؤرة، كما سبق إيضاح ذلك، مع لفظ (نفس) أو (عين) لغرض خطابي؛ وهذا يعني أن المنفصل قد يكون المقصودَ بالتوكيد المعنوي، كما يسمّونه، لا المتصل. هذا، ويقع توكيد هذا الضميرِ المنفصلِ المرفوعِ، بأحد هذين اللفظين، مطلقا.

وتأسيسا على هذا التصوّر المستند إلى كل ما مضى من مناقشة، والمستند كذلك إلى افتقار النحاة إلى الشواهد التي يؤيدون بها وقوع المنفصل توكيدا **بالمفهوم التابعي**، وخاصّة في حال كون الضمير، المزعوم مؤكَّدا، متصلا أو مستترا ــ تأسيسا على كل هذا، فإنه يمكن أن يُسند إلى البنية التالية :

(45) جاء **هو نفسُه**

التحليل الآتي :

---

(1) ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل؛ 41/3 – 43.

(2) ينظر : الشيخ خالد، شرح التصريح؛ 126/2.

(46)

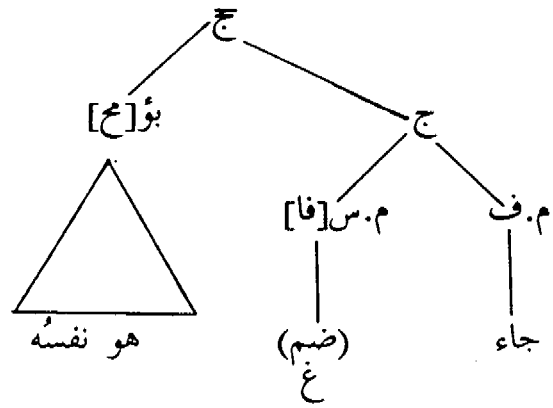

إذ لافرق، تركيبيا، بين البنية (45) والبنية التالية :

(47) **هو نفسُه جاء؛**

فكل من المنفصل ولفظ (نفسه)، المؤكِّد، أُسند إليه إعراب الرفع بتخويل من الوظيفة الخطابية تماما كما يُسند إعراب الرفع، مثلا، للمؤكَّد بانتسابه إلى البنية العاملية في الجملة البسيطة، كما في (45) و(46)، على حدّ سواء.

أما إبراز المنفصل ليقع، ولو جوازا، بين ضميري النصب والجر، المؤكَّدين، ولفظ (نفس) أو (عين)، كما في (38)، فلا شكّ في أن النحاة مطالبون بتأييد ما يزعمون بغير الأمثلة المصنوعة؛ هذا على الرغم من إمكان تفسير الوظيفة المنوطة بمثل هذا الضمير المبرز.

خاتمة :

لو وقع الفصل في الشواهد، التي يمكن الاحتجاج بها في سياق العطف على ضمير الرفع، لو وقع الفصل فيها بالضمير البارز المنفصل حَسْبُ، لحُقَّ للنحاة أن يقولوا بعدم جواز العطف أو قبحه من غير فصل. لكن لمّا كان العطف قد وقع مع الفصل بالضمير وبغير الضمير وبهما ومن غير فاصل حقيقي، فإن الشكّ في الحكم الذي قال به النحاة يغدو سائغا.

لقد عجز النحاة، قدماء ومحدثين، أن يثبتوا خصيصة ومزيّة لهذا النوع من الفصل، تجعلان من العطف جائزا أو غير قبيح. فإذا أضفنا إلى هذا أن الضمير قد أُبرز مع ضمير الرفع من غير عطف أيضا، وأنه أُبرز بعد ضمير النصب بعطف وبغير عطف، وأنه يَبْرز كذلك بعد الاسم الظاهر معطوفا عليه وغير معطوف؛ إذا أضفنا كل هذا، ازددنا اقتناعا بأن بروز الضمير يقع لغرض لا شأن له بتصحيح العطف.

وعليه نخلص إلى ما يلي :

1 – العطف على ما يسمى بضمير الرفع المستتر أو المتصل جائز

2 – إبراز الضمير المنفصل، أحيانا، ليقع ظاهرا بين ما سمي بالمعطوف المفرد وضمير الرفع المعدود – معطوفا عليه – لايقصد به إلى تصحيح بنية العطف

3 – يقوم الضمير المنفصل، حين يَبْرز في سياق العطف، بوظيفة لا علاقة للعامل في الجملة البسيطة بها

4 – القبول بفكرة التوكيد المعنوي بلفظي (نفس) و(عين) يجعلنا نعدّ الضميرَ المنفصلَ، البارزَ والفاصلَ بين الضمير المؤكَّد (أيّا كان إعرابه) وهذين اللفظين ؛ ذا وظيفة غير مرتبطة بالفصل، كما هو الأمر في سياق العطف.

المراجع

أ – بالعربية :

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر : كتاب الكافية في النحو (بشرح رضي الدين الاستراباذي)، دار الكتب العلمية، بيروت؛ ودار الباز للنشر والتوزيع، مكة؛ 1292هـ.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل : الأصول في النحو (بتحقيق د. عبد الحسين الفتلي) ؛ مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1985م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله : شرح ابن عقيل (بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)؛ الطبعة الثانية.

ابن يعيش، موفق الدين : شرح المفصل؛ عالم الكتب، بيروت.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين (بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد)، 1982م.

الجرجاني، عبد القاهر : المقتصد في شرح الإيضاح (بتحقيق كاظم بحر المرجان)؛ وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد 1982م.

السيوطي، أبو الفضل بن الكمال أبو بكر جلالُ الدين : كتاب الأشباه والنظائر في النحو (بعناية د. فايز ترحيني) ؛ دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1984م.

الشيخ خالد، ابن عبد الله الأزهري : شرح التصريح على التوضيح؛ دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين : إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (بتحقيق إبراهيم عطوة عوض)؛ مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية 1969م.

الفاسي الفهري، عبد القادر : اللسانيات واللغة العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1985م.

ب – بالانجليزية :

Dik,Simon C.
1980; Studies in Functional Grammar. Academic Press INC (London) LTD.

Grinder, John T. and Elgin, Suzette H.,
1973; Guide to Transformational Grammar : History, Theory, Practice. Holt, Rinehart and Winston Inc.